2 -النظام التربوي في الجزائر بعد الاستقلال

غداة استقلال الجزائر واسترجاعها لسيادتها الوطنية كانت المنظومة التربوية الموروثة عن المستدمر مبنية على أهداف محو الشخصية الوطنية وطمس معالم الهوية وتاريخ الجزائريين. وهذا ما يستلزم تغيير هذه المنظومة من حيث الشكل والمضمون وتعويضها بمنظومة جديدة تعكس الشخصية الجزائرية المسلمة، وكان من الصعب أن يغير هذا النظام في فترة زمنية وجيزة.

لقد اتخذت عدة إصلاحات وتعديلات جزئية ذات أهمية كبرى بناءاً على ثلاثة خيارات سياسية وتربوية تهدف إلى استرجاع الهوية والشخصية الوطنية وتمثلت هذه الخيارات فيما يلي:

الخيار الوطني بتفعيل عملية التعريب للمنظومة التربوية وجزأرتها.

الخيار الثوري وذلك بتعميم التعليم وجعله في متناول كل شرائح المجتمع.

الخيار العلمي بتفتح التعليم نحو العصرنة والتحديث وبالتحكم في العلوم والتكنولوجيا.

لقد تجسدت هذه الخيارات الأساسية في التوجهات وبرامج ذات فعالية وهي أهمها:

أولا: ديمقراطية التعليم

ارتفعت أعداد المتمدرسين بصورة مطردة منذ الاستقلال وانتقلت من حوالي 20% إلى 100% حتى أضحت تقارب ربع السكان، وارتفعت نسبة المتمدرسات وكذلك ارتفعت نسبة انجاز المؤسسات التعليمية بمختلف أطوارها. وعلاوة على مجانية التعليم وفرت الدولة الكتاب المدرسي بأسعار رمزية وكذلك فتح مطاعم مدرسية وغيرها من الخدمات المجانية.

ثانيا: التعريب:

شرع إبتداءاً من السنة الدراسية 1963/1964 في تعريب السنة الأولى ابتدائي وتم تدعيم دراسة اللغة العربية للسنوات الأخرى وكذلك التعليم المتوسط والثانوي وابتداءاً من سنة1967 شرع في تدريس التاريخ والجغرافيا والتربية المدنية باللغة العربية ومن ثم تدريس الحساب. وصارت منذ ذلك التاريخ اللغة الفرنسية تدرس كلغة أجنبية.

ثالثا: الجزأرة:

شملت الجزأرة محتويات والبرامج مثلما شملت موظفي التعليم والتأطير والتشريع المدرسي بالتدريج ابتداءا من سنة 1964 وهكذا أصبح جمع الأطفال الجزائريين يدرسون لغتهم الوطنية وكذلك تاريخ وجغرافية الجزائر والتربية الإسلامية والقرآن الكريم بعد أن كانوا يدرسون تاريخ وجغرافية فرنسا.

ولقد أسس المعهد التربوي الوطني سنة 1962 31/12 فساهم في جزأرة الوسائل التعليمية. (أي الكتاب المدرسي).
وبعد أن غادر معظم المعلمين الفرنسيين تم توظيف مئات الموظفين بتكوين ضعيف وبدون كفاءة تربوية وعلمية وعملت الوزارة على تكوينهم في إطار تربصات وورشات قصيرة المدة ودورات صيفية.
واستعانت المنظومة ببعثات وإعارة المتعاونين من الدول العربية خاصة وكذلك من دول أوروبا الشرقية لتعويض الفرنسيين ومساعدة المنظومة على النهوض. وابتداءا من 1970 أسندت للجزائريين وحدهم جميع المناصب ذات المسؤولية على جميع مستويات المنظومة. وبفضل سياسة التكوين المكثفة تم الاستغناء على التعاون الأجنبي في التعليم الابتدائي والمتوسط وأيضا الثانوي.

رابعا: توحيد التعليم:

ورثت الجزائر نظاما تربويا اتسم بالازدواجية من حيث الهياكل والبرامج والشهادات. فعملت على توحيده، حيث تم في سنة 1964 توحيد البرامج بين المدارس الابتدائية ومدارس التعليم العام(الحر) ومدارس جمعية العلماء المسلمين ووحدت المسابقات والامتحانات (مثلا امتحان السنة السادسة ابتدائي 1967، وامتحان التعليم المتوسط 1974).
وجاءت أمرية 16 أفريل 1976 التي تنص على كون التربية والتعليم من اختصاص الدولة فألغي التعليم ذو الطابع التجاري والتعليم التابع للآباء البيض.
ومع انطلاق المخطط الرباعي 1970 أنشئت معاهد تكنولوجية في كل ولاية حتى يتكون فيه المعلمون قبل الشروع في التدريس.
وفي سنة 1981 أسس مركز وطني وثلاث مراكز جهوية لتكوين إطارات التربية.
ومن جهة أخرى انطلقت حملة واسعة لمحو الأمية والجهل التي تعتبران من مخلفات الإستدمار. وظهر كذلك التعليم عن طريق المراسلة والإذاعة، فأسس سنة 1969 المركز الوطني لتعميم التعليم لهذا الغرض.
بعد أكثر من عشر سنوات من العمل والمجهودات الكبيرة في سبيل تشييد المدرسة الجزائرية وبعد المراحل الانتقالية شرع في التفكير في منظومة تربوية جديدة، حيث قامت الوزارة بعدة تجارب ميدانية، تجسدت في أمرية 16 أفريل 1976 التي تعتبر قانون مدرسيا متكاملا يتضمن تنظيم التكوين والتربية مستمداً مبادئه من القيم العربية الإسلامية وينص بالخصوص على: إجبارية التعليم ومجانيته وتعميم استعمال اللغة العربية وجعل النظام التربوي من اختصاص الدولة.
ونصت الأمرية على تفرع النظام التربوي إلى أربعة مستويات:
التعليم التحضيري
التعليم الأساسي

التعليم الثانوي
التعليم العالي
وبخصوص التعليم الأساسي، دخل حيز التنفيذ سنة 1980 بعد فترة امتدت من 1976 إلى 1979 وصفت بفترة التردد ومحاولة التراجع عن الأمر 76/35 تغيرت الدراسة من حيث محتواها وأعدت برامج ومناهج وتواقيت تدريس جديدة. كما تم تأليف كتب واستحداث وسائل تعليمية مبتكرة لتلائم التوجهات المستجدة.
لم يعرف التعليم الثانوي العام والتقني إصلاحات كما نصت عليه الأمرية 35/76 باستثناء فتح بعض الشعب ذات الطابع التكنولوجي والعلمي في الثمانينات من القرن العشرين.
وقبل ان نخوض في التشريع الجديد لا بد من ذكر مختلف التشريعات والقوانين التي حكمت المنظومة التربوية في الجزائر منذ الاستقلال إلى تاريخ اتخاذ القرار لتغيير المنظومة وفقا للمنظور الجديد للدولة الوطنية الناشئة.